العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي" حقيقته وآليات تمويله"

(تفكيك مصطلحي .حالة الجزائر 2001 ـ2014)

أ.شليق عبد الجليل[1]

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر

siradj84@gmail.com

أ..د.عبد الوهاب دادن

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

dadene2004@yahoo.fr

Budget deficit and the imbalance of the economic balance system "its reality and funding mechanisms"

Terminological Dismantling of the Algerian Case study (2001-2014)

CHELLIG Abdeldjalil & DADENE Abdelouahab

University Hamma Lakhdar ; Eloued & University of Ouaregla/ ALGERIA

Received:12/03/2017 *Accepted: 17/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

إن الخلفية النظرية تعتبر الأساس العلمي الذي يُعتمدُ عليه لدراسة أي ظاهرة اقتصادية، كالعجز الموزاني، والذي يعتبر مشكلة هيكلية ترتبط بالموازنة العامة للدولة، مما يؤثر على كفاءتها، والتي تُعدّ لأيّ دولة في العالم هي المفسر الحقيقي لأهداف السياسة المالية، باعتبارها تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فنجد الموازنة العامة في الجزائر تعبر عن البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وفي هذه الدراسة سنقوم بتحليل ترمنولوجي مصطلحي لمشكلة العجز الموازني لفهمها أكثر ونغوص في معانيها وحقيقتها ثم التطرق لواقعه في الجزائر وسبل تمويله خلال الفترة 2001 - 2014.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، عجز الموازنة العامة، التمويل

الترميز الاقتصادي (jel) : E61, E620, H2, H5, H6

Abstract :

The theoretical background is considered the scientific basis to study any economic phenomenon, such as the problem of the budget deficit, the public budget is considered for any country in the world is the real explainer for the public policy objectives, as it consists of public expenditures and public revenues, The public budget of Algeria is the fiscal program for the next fiscal year which is designed to achieve specific objectives within the framework of the general plan for economic and social development according to the public policy of the state. Therefore, the fiscal deficit is a structural problem related to the public budget of the state which effects its efficiency. This study will analyse terminological the problem of budget deficit in a way of understanding more its deep meaning and study it in an Algerian context during the period 2001-2014

Key words:*Public expenditures, Public revenues, Public budget, Budget deficit, Funding.*

JEL Classification: E61, E620, H2, H5, H6

1. Author Correspondence, e-mail: *siradj84@gmail.com*

تمهيد:

يُعَد عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا في الاقتصاديات الحديثة؛ حيث أصبح يمثل مشكلة مالية كبيرة في البلدان النامية؛ بل قد تحول هذا العجز إلى صفة هيكلية لصيقة بخصائص اقتصاديات الدول النامية منذ بداية الثمانينات؛ وذلك بعد أن تفاقمت الآثار المختلفة الناجمة عنه وعلى الأخص الآثار الاقتصادية؛ وعدم قدرة هذه الدول على استمراره لسنين طويلة مقبلة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية الموضوع في مكانة دراسة مشكلة العجز الموازني في الاقتصاد باعتباره ظاهرة لصيقة بأغلب الموازنات العامة للدول سواء المتقدمة أو النامية؛ وإحدى الاختلالات الاقتصادية الداخلية التي تؤدي بدورها إلى مشاكل اقتصادية أخرى لو مُوِّل العجز بطرق غير صحيحة. ولأن الجزائر واحدة منهن؛ فيفرض الأمر نفسه للحديث عليه في هذا البحث نظريا ثم التطرق إليه تطبيقيا.

إشكالية البحث:

تعددت المشكلات الاقتصادية في العالم المتقدم والنامي من تضخم وبطالة وعجز موازني وغيرها بسبب سوء التقلبات الاقتصادية وتنوع تطبيق النظريات الاقتصادية؛ وفي بحثنا سوف نقف على ظاهرة اقتصادية تعتبر من الأهمية بمكان في العصر الحالي؛ نظرا لعلاقته بالموازنة العامة للدولة والتي تمس الاقتصاد مباشرة؛ ولذلك طرحنا التساؤل الآتي:

ما هي حالة مشكلة العجز الموازني في الجزائر وكيف تعاملت معه في ظل الاعتماد الكبير على مورد النفط؟

أولا- الإطار النظري والدراسات السابقة

1-مفهوم العجز الموازني وأنواعه

تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة وتصنيفه إلى أنواع متعددة، وأسفرت تلك البحوث والدراسات عن عدة مفاهيم وأنواع لعجز الموازنة العامة للدولة ويتم عرضها في النقاط الآتية:

1.1- المفاهيم المختلفة لعجز الموازنة العامة:

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية[1]؛ أي أنه يعبر عن زيادة النفقات العامة للدولة أو عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة [2].

2.1- أنواع عجز الموازنة العامة:

يمكن التمييز بين عدة أنواع لعجز الموازنة العامة للدولة أهمها[3]:

1.2.1- العجز الجاري:

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

2.2.1ـ العجز الشامل:

يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة؛ ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجوع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

3.2.1ـ العجز الدوري:

يتحدد بمؤثرات خارجية مرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي؛ أي بالمدى الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفعا أو منخفضا نتيجة الدورة التجارية من ركود ورواج؛ وتقاس الميزانية الدورية ومن ثم العجز الدوري بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية في نفس السنة[4].

4.2.1ـ العجز الأساسي أو اللافوائدي للموازنة:

وهو العجز الذي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين ما هي إلا نتيجة أوجه عجز سابقة وليست نتيجة تصرفات جارية[5].

2ـ أسباب عجز الموازنة العامة للدولة ووسائل تمويله:

1.2ـ أسباب العجز الموازني:

إن تخلف الإيرادات العامة عن متابعة الزيادات المتنامية في النفقات العامة والذي تسبب في حدوث فجوة مالية يأخذنا إلى تقسيم أسباب ذلك إلى:

1.1.2ـ التوسع في الإنفاق العام لأغراض متعددة:

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع؛ وقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام نتيجة تغير الفكر الاقتصادي نحو أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ويهمنا في هذا الصدد معرفة وتحليل العوامل التي تساهم في إذكاء وزيادة النفقات العامة بمعدلات عالية تتجاوز معدل تزايد الإيرادات العامة:

أ) زيادة الإنفاق العام لأسباب اقتصادية:

- سياسة التمويل بالعجز:

تلجأ بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية؛ والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج؛ فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض.[6]

- التطور والنمو الاقتصادي:

اعتبر من أهم أسباب الزيادة في النفقات التي هي عبارة عن نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي[7]؛ فارتفاع الدخل القومي تعني زيادة حجم الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة؛ وزيادة هذه الأخيرة إحدى العوامل

الرئيسية تساهم في تمكين الدولة من زيادة نفقاتها؛ مستهدفة تقديم كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات العامة.[8]

- التوسع في المشروعات العامة:

إن ظهور الأفكار الكينزية قادت إلى دور جديد للدولة من الناحية الاقتصادية[9]؛ فقد أصبحت الدولة في المجتمعات النامية تتحمل مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف[10]؛ وإقامة بعض الهياكل الأساسية الأخرى كتوفير الخدمات الضرورية من تعليم وصحة والقيام بالمشروعات الاستثمارية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها[11].

- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي:

تعتبر كمؤشر كبير للنمو الذي يحدث للنفقات العامة في غالبية البلاد النامية؛ فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة؛ فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية؛ بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية؛ وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية[12].

ب) زيادة الإنفاق العام لأسباب إدارية:

- عدم رشادة الإنفاق الحكومي:

يؤدي ترشيد الإنفاق الحكومي إلى زيادة النفقات العامة وبالتالي تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث يترتب على عدم رشادة الإنفاق الحكومي استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة[13].

- درجة كبيرة من المركزية في القرارات الحكومية:

إن غياب ما يعرف بلا مركزية القرارات من أهم المشاكل التي تواجه السيطرة على عجز الموازنة العامة؛ وتحسين كفاءة الإنفاق العام، فيترتب على ذلك وجود فترات تباطؤ القرارات؛ وعدم وجود تصور تام للجهات العليا متخذة القرار؛ الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة الإنفاق الحكومي[14].

د) زيادة الإنفاق العام لأسباب سياسية

- أعباء الدفاع والإنفاق العسكري والطوارئ:

إن التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع يعد ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم[15]؛ وهكذا أصبحت النفقات العسكرية والطوارئ عبئا متزايدا على الموازنة العامة وذلك من خلال استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة؛ وخاصة أن دفع أثمان هاته المعدات لا يتم فقط بالعملة المحلية بل يتم أيضا بالعملة الأجنبية[16].

- نفقات الدولة في الخارج:

أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة؛ بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة؛ وارتفعت بالتالي النفقات المرصودة لتدعيمه؛ كذلك ارتفاع نفقات الدول في المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الإقليمية [17].

2.1.2ـ العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة:

أ) ضآلة الجهد الضريبي:

أو ما يطلق عليه ضعف الأداء الضريبي أو تقلب الحصيلة الضريبية[18]؛ أو ما يسمى بضعف الطاقة الضريبية؛ وهو يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تتراوح هذه النسبة في البلاد النامية ما بين 15 -20٪؛ في حين أن تلك النسبة تصل في البلدان الصناعية المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30٪[19].

ب) جمود النظام الضريبي:

وعدم تطويره وتطويعه لخدمة التنمية والتقدم، يسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية لم يتطور منذ الحقبة الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق ربطها وتحصيلها [20].

ج) التهرب الضريبي:

يؤدي هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار يدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة [21].

2.2ـ وسائل تمويل العجز الموازني:

1.2.2ـ مصادر التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة:

أ) التمويل عن طريق الاقتراض العام:

- الاقتراض من الجهاز المصرفي:

❶ **- الاقتراض من البنك المركزي (الإصدار النقدي):** يعتبر البنك المركزي من الجهات التي تلجأ إليها الدولة من أجل الاقتراض من خلال قدرته على ضخ كمية من الأموال أو النقود الجديدة والتي يمكن استخدامها لتمويل الإنفاق العام، إن هاته الطريقة وإن كانت أسهلها، إلا أن الدول تضع من القيود أمام هذا الاقتراض للحد من الإفراط في الاستخدام وما يترتب عليه من آثار سلبية[22].

إن هذا الأسلوب يقوم على أساس إسباغ الصفة النقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، أو ما يطلق عليه تحويل العجز إلى نقد، ولذا فإن عملية إصدار النقود بمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد، يؤدي إلى خلق أرصدة نقدية بطريقة مفرطة، مما يؤدي في النهاية إلى رفع المستوى العام للأسعار وهو ما يسمى بالتمويل التضخمي[23].

❷ **- الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتمد الحكومة على الاقتراض من البنوك الأخرى في الجهاز المصرفي، ويتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، ويمكن ملاحظة ما يلي:

◆ **الحالة الأولى**: في حالة وجود فوائض (احتياطيات زائدة) في البنوك التجارية فإن تمويل عجز الموازنة لا يؤثر تأثيرا سلبيا على الطلب الكلي، وبالتالي فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يكون له تأثير توسعي على الإنفاق الكلي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي[24].

◆ **الحالة الثانية**: أما إذا كانت البنوك التجارية لا تملك فوائض، فإن تمويل عجز الموازنة العامة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص، وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على الاستثمار الخاص، لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملا هاما في استثمار هذا القطاع.

- **الاقتراض من الجهاز غير المصرفي:** إن لجوء الدولة إلى الاقتراض من الجهاز غير المصرفي يعني انه إما أن تقوم بطرح سندات حكومية وأذون الخزانة أو الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض.

❶ - الاقتراض عن طريق السندات الحكومية وأذون الخزانة: وتقوم الحكومة بإصدار أوراق مالية منها سندات حكومية أو أذون خزانة في السوق، أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق[25].

❷ - الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض: تقوم العديد من دول العالم بالاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض، وغيرها مثل صناديق الاستثمار وبنوك الادخار.

ب) التمويل عن طريق الضرائب:

تعتبر من أبرز الوسائل في تمويل العجز المالي، ألا وهي الضريبة حيث تلجأ إليها الدولة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث سنتناول في هذا العنصر جوانب متعددة متعلقة بالتمويل الضريبي لعجز الموازنة العامة للدولة.

- **إصلاح النظام الضريبي:** من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لابد من القيام بإصلاح نظامها الضريبي حيث لابد للدولة أن تقوم بإعداد نظام ضريبي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا المجال نذكر[26]:

◆ إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.

◆ القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.

◆ تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة.

◆ إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.

- **زيادة الإمكانيات الضريبية(تسخير الموارد الضريبية):** يمثل التوسع في الأوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتقليل من هذا العجز[27]، لكن لذلك لابد أن

تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما لمواجهة العجز.

ج. التمويل عن طريق الصناديق السيادية:

ابتكرت العديد من الدول نظام الصناديق السيادية خاصة الاقتصادات البترولية والتي توجه إليها الفائض من عائداتها النفطية، وأنشأ في بعض الدول بهدف الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، وبعض الدول استخدمته في تمويل عجز ميزانيتها كي لا تلجأ إلى وسائل تضر بالاقتصاد.

2.2.2ـ مصادر التمويل الأجنبي لعجز الموازنة العامة:

يمكن القول أن عملية التمويل الأجنبي قد تكون في صورة منح خارجية أو على شكل قروض من الدول أو من المؤسسات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

أ) المنح والمساعدات الأجنبية:

المنح الأجنبية عبارة عن تحويلات نقدية وعينية تقدمها بعض الدول لغيرها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد[28]، وهي تعتبر موردا هاما في إيرادات بعض الدول النامية خاصة الدول العربية حيث قدرت بـ 1.54 مليار دولار سنة 2005 لإجمالي الدول العربية[29].

ب) القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة:

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام، وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية، التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطا تضخميا[30].

3ـالدراسات السابقة:

تناول موضوع العجز الموازني عديدُ الدراسات نورد بعضا منها:

1.3 **دراسة بن عزة محمد** (2015): الموسومة بـ" ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف" وقد حللت الدراسة الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام؛ وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق الحكومي في الاستغلال الأمثل للموارد؛ مع السعي لإبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف ودور ذلك في الرفع من رشادة سياسة الإنفاق العام؛ ثم وقفت على التوجهات العامة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر؛ واستعراض أهم الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رادة برامج الإنفاق العام المبرمجة ضمن ميزانية الدولة.

2.3 **دراسة شيبي عبد الرحيم** (2013): المعنونة بـ "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام في الجزائر" حيث اقترحت الدراسة نموذجا لتقييم الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية بالجزائر؛ ومدى إمكانية تحمل عجز الموازنة العامة والدين العام خلال الفترة 1965 -2010؛ ولقد تبين للباحث أن المسيرة الكلية لكل من عجز الموازنة العامة والدين العام غير مستقرة؛ وأن الإنفاق العام

الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات؛ أي إن الحكومات تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها على المدى الطويل، مما يدعم فرضية عدم إمكانية استدامة تحملهما على المدى الطويل.

3.3 **دراسة إيهاب محمد يونس** (2012): الموسومة بـ"نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، هدفت الدراسة إلى بيان أسباب عجز الموازنة العامة للدولة؛ ومدى إمكانية السياسة المالية في السيطرة عليه؛ وتحديد طبيعة العجز الموازني لمصر والرؤية المستقبلية للموازنة العامة للدولة؛ وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عدم التشخيص الحقيقي لعجز الموازنة العامة هو وراء ازدياد النتائج سوء؛ وبالتالي تفاقم العجز باستمرار؛ وبالتالي انعكاسه السلبي على الدين العام.

ثانيا-الدراسة التطبيقية: السياسة الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي للجزائر (طاقة التمويل)

1- وضعية عمليات الميزانية العامة والخزينة العمومية:

إن الارتباط الكبير لإيرادات الميزانية العامة للجزائر بالمحروقات جعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا جعل الإيرادات العامة تتقلب ارتفاعا وانخفاضا متعدية آثارها إلى الميزانية العامة عجزا أو فائضا.

الجدول رقم (01):وضعية عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية (1)	معدل نمو الإيرادات % (2)	نفقات الميزانية (3)	معدل نمو النفقات % (4)	رصيد الموازنة (5)	الرصيد الإجمالي للخزينة(*) (خارج FRR) (6)	نسبة رصيد الخزينة إلى الناتج الإجمالي%(7)	معدل تغطية(**) الإيرادات للنفقات%(8)
2001	1366.00	23.54	1321.0	12.12	45	25.001	1.30	103.4
2002	1576.684	13.45	1550.6	17.38	26.03	16.065-	0.35-	101.68
2003	1525.551	3.24-	1766.2	13.90	240.64-	10.25-	0.19-	86.37
2004	1606.397	5.29	1891.7	11.92	285.37-	187.31-	3.04-	84.91
2005	1713.992	6.69	2052.0	8.47	338.04-	472.16-	6.24-	83.52
2006	1841.925	7.46	2453.1	19.54	611.08-	647.31-	7.93-	75.08
2007	1949.05	8.81	3108.6	26.72	1159.51-	1281.95-	13.70-	62.69
2008	2902.448	48.91	4191.0	34.81	1288.60-	1381.15-	12.50-	29.25
2009	3275.362	12.84	4246.3	1.31	970.97-	1113.70-	11.17-	77.13
2010	3074.644	6.12-	4466.9	5.19	1392.29-	1496.476-	12.47-	68.83
2011	3489.810	13.05	5853.5	31.04	2363.75-	2468.84-	16.92-	59.51
2012	3804.03	9.00	7058.1	20.57	3254.14-	3246.19-	20.02-	53.89
2013	3895.315	2.39	6024.0	14.65-	2128.81-	2205.94-	13.25-	64.66
2014	3927.748	0.83	6995.7	16.13	3068.02-	3185.99-	18.51-	56.14

المصدر: بيانات العمودين (1، 3):

(2001 -2011): الديوان الوطني للإحصائياتONS:حوصلة إحصائية 1962 -2011، الفصل 12، المالية العمومية ، الجزائر، ص 211.

-(2012-2014) La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p155

-(2012-2014) La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p155

بيانات العمودين (6لـ5) : تقارير وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)(متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة):

- MINISTERE DES FINANCES **:Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);**

-Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:

(2001-2003) - (La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2005, p 71.

1.1 **الفترة** 2001-2004: إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية؛ وهذا ما تظهره حالات الميزانية العامة والخزينة العمومية باستثناء سنتي 2001 و 2002 اللتان حققت فيهما الميزانية فائضا قدر ب 45 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي؛ إلا أن سنة 2002 كانت مسجلة

عجزا لرصيد الخزينة العمومية قدر ب16.06 مليار دج، مسجلة نسبة 1.30% و -0.35 % من إجمالي الناتج المحلي، ويثبت ذلك معدل تغطية الإيرادات للنفقات العامة حيث كان في سنتي 2001 و 2002 (103.4% و 101.68%) على التوالي، إلا أنه في سنتي 2003 و 2004 انخفض معدل التغطية ليسجل 86.37% و 84.91% على الترتيب، مما يوحي بعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة تزايد حجم النفقات العامة، وحدوث عجز في الميزانية العامة والخزينة العمومية بالقيم 240.64 مليار دج و285.37 مليار دج على الترتيب بالنسبة للميزانية و 10.25 ملياردج و 187.31 مليار دج بالنسبة للخزينة العمومية.

الشكل رقم (01): تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة ورصيد الميزانية 2001 -2014

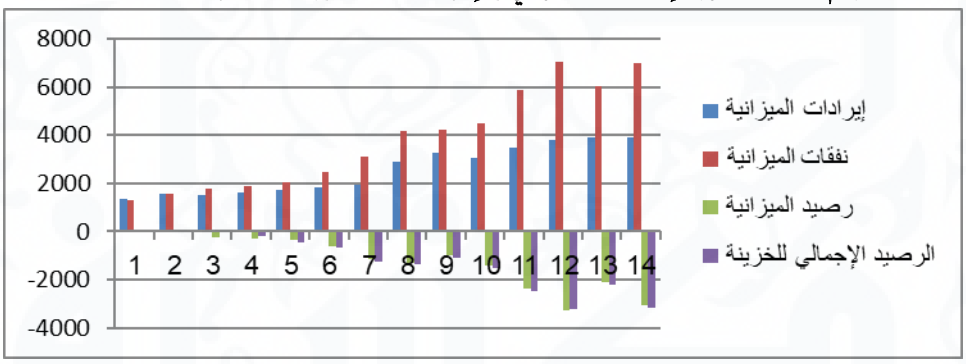

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01

2.1 **الفترة** 2005-2009: تميزت الفترة 2005 -2009 باستمرار حالة العجز في الموازنة العامة والخزينة العمومية، نظرا لعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة نفقات الميزانية، حيث نجد أن معدل تغطية الإيرادات العامة كان يتراوح بين 29% (2008) و 83% (2005) حيث بلغ سنة 2005 عجز الخزينة سجل 472.16 مليار دج، أما في سنة 2008 فبلغ العجز أقصاه في هذه الفترة حيث سجل عجز الخزينة 1381.15 مليار دج.

3.1 **الفترة** 2010-2014: في الفترة 2010 -2014 تأثرت الميزانية العامة والخزينة العمومية بحجم النفقات العامة التي بذلتها الحكومة ولم تستطع الإيرادات العامة مواكبتها؛ برغم السعر المرتفع للنفط آنذاك والذي تجاوز 100 دولار/البرميل، فقد بلغ معدل التغطية ما بين 53.89% (2012) و68.89% (2010)؛ موضحا بذلك حالة العجز الموازني الكبير الذي عاشته الميزانية العامة والخزينة العمومية في هذه الفترة؛ حيث بلغت سنة 2010 قيمة عجز الخزينة العمومية 1496.47 مليار دج، وبلغ سنة 2014 ما قيمته 99.3185 مليار دج بالنسبة لعجز الخزينة العمومية.

2-سياسة الاقتراض الحكومي (طاقة التمويل):

1.2-طرق تمويل رصيد الميزانية العامة والخزينة العمومية:

في الجدول الآتي نستعرض طرق التمويل التي لجأت إليها الخزينة العمومية للجزائر:

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فترات، ففي الفترة 2001 -2005 لم تعتمد السلطة المالية في تمويل عجز الخزينة العمومية على صندوق ضبط الإيرادات، حيث تراكمت ادخارات الخزينة لدى بنك الجزائر ليبلغ الرصيد النهائي التراكمي للصندوق سنة 2005 ما قيمته 1842.7 مليار دج، وفي ذات

الفترة حاولت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه العالم الخارجي حيث بلغت سنة 2005 قيمة 115.71 مليار دج، وتخلصت من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي سنتي 2001 و 2004 وباقي السنوات لجأت إليه لتمويل عجز الخزينة حيث بلغت قيمة التمويل المصرفي سنة 2005 ما قيمته 118.74 مليار دج، أما التمويل غير البنكي فكان هو الغالب في كامل الفترة حيث بلغ سنة 2005 القيمة 221.29 مليارد ج.

الجدول رقم (02) طرق تمويل رصيد الخزينة العمومية في الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية (1)	نفقات الميزانية (2)	رصيد الميزانية (3)	الرصيد الإجمالي للخزينة (4)	التمويل			
					بنكي	غير بنكي	خارجي	صندوق ضبط الإيراداتFRR
2001	1366.00	1321.0	45	25.001	136.96-	85.33	110.57-	00
2002	1576.684	1550.6	26.03	16.065-	58.12	32.82	74.89-	00
2003	1525.551	1690.1	164.62-	10.25-	31.23	18.0	81.2-	00
2004	1606.397	1891.7	285.37-	187.31-	287.50-	57.72	53.17-	00
2005	1713.992	2052.0	338.04-	472.16-	118.74	221.29	115.71-	00
2006	1841.925	2453.1	611.08-	647.31-	76.20-	172.57	158.70-	91.5
2007	1949.05	3108.6	1159.51-	1281.95-	275.38-	213.65	110.66-	531.9
2008	2902.448	4191.0	1288.60-	1381.15-	346.37-	508.14	4.23-	758.2
2009	3275.362	4246.3	970.97-	1113.70-	93.46	655.25	0.70	364.28
2010	3074.644	4466.9	1392.29-	1496.476-	30.14	674.33	0.53	791.93
2011	3489.810	5853.5	2363.75-	2468.84-	19.28-	727.99	077.-	1761.45
2012	3804.03	7058.1	3254.14-	3246.19-	51.54	913.83	2.44-	2283.26
2013	3895.315	6024.0	2128.81-	2205.94-	165.46-	241.11	2.17-	2132.47
2014	3927.748	6995.7	3068.02-	3185.99	18.67	204.08	2.43-	2965.67

المصدر: بيانات الأعمدة (4لمح3لمح2لمح1) ارتكازا على الجدول رقم 01

باقي الأعمدة ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية(المديرية العامة للتقدير والسياسات) www.dgpp-mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES **:Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);**
-Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:

أما الفترة 2006 -2009 بدأت الحكومة تمتص من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لأجل تمويل العجز الموازني لكن بقيم متواضعة حتى بلغت سنة 2009 القيمة 364.28 مليار دج، إن تراكم الفوائض النفطية منذ سنة 2000 أدى إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ قائم هذا الصندوق سنة 2009 ما قيمته 4316.5 مليار دج، أي نسبة 43% من إجمالي الناتج المحلي، لذا يعتبر تكوين قدرة التمويل هذه الخاصة بالميزانية عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات ضمانا يسمح بإتباع سياسة ميزانية مضادة لدورة على المدى المتوسط، إن هذه السياسة تستهدف المحافظة على النفقات العمومية؛ خاصة نفقات رأس المال في مستوى قريب من المستوى المسجل في سنوات سابقة؛ بغض النظر عن الانخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية حيث تسمح بالحفاظ على النشاط الاقتصادي خارج المحروقات ومواصلة برامج البنى التحتية العمومية، وفي ذات الوقت ظلت الحكومة تعتمد على التمويل غير البنكي طوال الفترة حيث بلغ سنة 2009 القيمة 655.25 مليار دج، وحاولت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والعالم الخارجي باستثناء سنة 2009 اعتمدت عليهما في تمويل العجز الموازني بالقيم 93.46 مليار دج و 0.7 مليار دج على التوالي.

الجدول رقم (03) وضعية صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر خلال الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	الرصيد الأول	الإيرادات الإجمالية للصندوق(*)	الرصيد الصافي للصندوق (الإيرادات الإجمالية – الجبايات(*)	الرصيد قبل الجبايات(**)	الرصيد التراكمي النهائي (الرصيد الأول +الصافي)	نسبة الرصيد النهائي إلى PIB	السنوات	الرصيد الأول	الإيرادات الإجمالية للصندوق	الرصيد الصافي للصندوق	الرصيد قبل الجبايات	الرصيد التراكمي النهائي (قائم الصندوق)	نسبة الرصيد النهائي إلى PIB
2001	232.1	123.9	60.6-	356.0	171.5	4.05	2008	3215.5	2288.2	1064.5	5503.7	4280.1	38.75
2002	171.5	26.5	143.6-	198.0	28.9	0.61	2009	4280.1	400.7	36.4	4680.7	4316.5	43.30
2003	28.0	448.9	292.9	476.9	320.9	6.10	2010	4316.5	1318.3	526.4	5634.8	4842.8	40.38
2004	320.9	623.5	153.2	944.4	721.4	11.73	2011	4842.8	2300.3	538.9	7143.2	5381.7	36.89
2005	721.7	1368.8	1121.0	2090.5	1842.7	24.36	2012	5381.7	2535.3	251.7	7917.0	5633.8	34.75
2006	1842.7	1798.0	1088.4	3640.7	2931.0	34.47	2013	5633.8	2062.2	70.2-	7695.9	5563.5	33.42
2007	2931.0	1738.8	284.5	4669.9	3215.5	34.38	2014	5563.5	1810.6	-1155.1	7374.1	4408.5	25.62

المصدر: تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)(متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة): www.dgpp-mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES : **Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2015**;Alger, p38.
- MINISTERE DES FINANCES : **Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2016**; Alger, p 33.

تقارير بنك الجزائر للسنوات (من سنة 2002 إلى 2015) ما تعلق بالمالية العامة.

وفي الفترة 2010 -2014 كان الاعتماد الكبير في تمويل العجز الموازني على صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغت قيمة التمويل سنة 2014 (2965.67 مليار دج)؛ وبقيت قدرة التمويل مرتفعة بصندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ رصيد النهائي سنة 2013 ما قيمته 5563.5 مليار دج اي ما نسبته 33.42% من إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفض الرصيد سنة 2014 إلى 4408.5 مليار دج اي ما نسبته 25.62 % من إجمالي الناتج المحلي، بسبب التوجه الكبير للإنفاق العام وارتفاع قيمته، وواصلت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه العالم الخارجي التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها بعد التسديد المسبق للديون سنة 2006، وواصلت كذلك التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي باستثناء سنة 2014 .

طيلة الفترة 2000 -2014 رغم العجوزات المالية المستمرة إلا أنه تعززت قدرة التمويل للخزينة العمومية كما يشهد على ذلك قائم صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع من 171.5 مليار دج سنة 2001 إلى 4408.5 مليار دج سنة 2014، وهذا ما يعزز قابلية استمرار المالية العامة بغض النظر عن الزيادة في الدين العام الداخلي مما ضمن مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق من وجهة، واتباع سياسة مالية مضادة لأي دورة محتملة مع تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وقابليتها للاستمرار على المدى المتوسط، وساهمت كذلك الارتفاعات للموارد المتراكمة (ادخارات مالية) في صندوق ضبط الإيرادات رغم الارتفاعات القوية للنفقات الجارية في التخفيف من التنقيد[31].

2.2.-الاقتراض الحكومي الخارجي (المديونية الخارجية):

بهدف تحقيق درجة أكبر من الانضباط المالي ينعكس أثره بالإيجاب على مصداقية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجية تقليص الدين العام والحد من الاقتراض الخارجي للوصول بإجمالي الدين العام إلى مستويات تنخفض معها التكاليف والمخاطر التي أنهكت كاهل الخزينة العمومية في الفترة 1990 -2000[32].

الجدول رقم (04) قائم الدين الخارجي وهيكله في الجزائر خلال الفترة(2001 -2014) (مليار دولار)

السنوات	قيمة القروض الخارجية				خدمة الدين الخارجي			
	متوسطة وطويلة الأجل(1)	قصيرة الأجل(2)	المجموع(3)	القروض المجدولة(4)	الأصلي(5)	الفائدة(6)	إجمالي خدمة الدين الخارجي(7)	نسبة إجمالي الدين إلى PIB(المقوم ب مليار دولار)
2001	22.311	0.260	22.571	12.139	2.993	1.471	4.464	40.9
2002	22.540	0.101	22.642	12.188	2.922	1.228	4.150	39.8
2003	23.203	0.150	23.353	12.244	3.240	1.118	4.358	34.3
2004	21.411	0.410	21.821	11.370	4.692	0.966	5.658	24.3
2005	16.485	0.707	17.192	9.111	4.940	0.898	5.838	16.7
2006	5.052	0.550	5.602	0.00	12.70	0.605	13.314	4.8
2007	4.889	0.717	5.606	0.00	1.217	0.214	1.431	4.2
2008	4.282	1.304	5.586	0.00	1.067	0.151	1.218	3.3
2009	4.356	1.331	5.687	0.00	0.875	0.125	1.000	3.9
2010	3.758	1.778	5.536	0.00	0.535	0.132	0.667	3.4
2011	3.268	1.142	4.410	0.00	0.536	0.079	0.615	2.2
2012	2.489	1.205	3.694	0.00	0.735	0.109	0.844	1.8
2013	2.068	1.328	3.396	0.00	0.470	0.05	0.520	1.6
2014	1.760	1.957	3.735	0.00			0.482	1.4

المصدر:

-(2001- 2003) Toutes les Colonnes : La Banque d'Algérie**: Evolution de la Dette Extérieure de l'Algérie 1994-2004**, p01-04.

-(2004 -2008) للأعمدة (4لمح1) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2009، ص 250.

-(2009 -2013) للأعمدة (4لمح1)بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص232.

-(2014) Colonnes (1-4) La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p168.

- (2005-2013) Colonnes(5-7): Office National Des Statistiques ONS: L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, Resultas2006-2008,ed2009, Algérie, p55 et Resultas2011-2013, ed2014, p61.

-صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**(الفصل التاسع)، أبو ضبي، 2005، ص32. تقرير 2010(الإحصائية)، ص111. وتقرير 2015، ص 132.

إن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر طيلة الفترة 2001 -2014 مكنت الجزائر من تنفيذ إستراتيجية التسديد المسبق للديون الخارجية، وهو ما ظهر جليا سنة 2006، حيث لوحظ انخفاض كبير في مجموع الدين الخارجي، حيث بلغ 5.6 مليار دولار بنسبة 4.8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 22.57 مليار دولار سنة 2001 بنسبة 40.9% من إجمالي الناتج المحلي، وانعدام القروض المجدولة ابتداء من سنة 2006، وقد ساعد على ذلك تراكم الادخار المالي للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000 -2014) (مليار دينار)

السنوات	قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر (ودائع – تسبيقات)	السنوات	قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر (ودائع – تسبيقات)
2001	276.3	2008	4365.7
2002	304.8	2009	4402.0
2003	464.1	2010	4930.2
2004	915.8	2011	5458.4
2005	1986.5	2012	5712.2
2006	2510.7	2013	5646.7
2007	3294.9	2014	4487.9

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي للسنوات(2006، 2014، 2009)

وتكمن الأهمية الأولى للدفع المسبق للديون الخارجية في توفير الخزينة العمومية للمبالغ المفترض أن تدفعها الجزائر كفوائد للمؤسسات المالية المقرضة، وأن المبالغ التي كان من المفروض دفعها كأصل للدين ستضاف إلى احتياطيات الصرف لاستعمالها كدعم للاقتصاد الوطني، هذه العملية جعلت الجزائر بعيدة عن الهزات التي يحدثها انخفاض عائدات المحروقات في حالة حدوثه[33].

وبالتالي نجحت الجزائر من منظور استدامة الدين وفي إطار التحسن المستمر في الوضعية المالية الخارجية في مرحلة أولى من نقل مؤشرات الدين العام في شقه الخارجي إلى مستويات يمكن أن يتحملها الاقتصاد الوطني وفي مرحلة ثانية إلى حدود آمنة، ولقد كانت تهدف الجزائر من وراء خفض الدين الخارجي إلى ما يأتي[34]:

-تنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية، والتي من شانها زيادة قدرة السياسة المالية التوسعية على دعم الناتج والتوظف.

-ضمان استمرار النفقات العامة في حال انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تجنب زعزعة استقرار إجمالي الطلب الكلي، فالتقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي ومن ثم الطلب الكلي سوف تجعل استثمارات القطاع الحقيقي خارج المحروقات بما فيها القطاع الخاص تتراجع.

ومن وجهة أخرى يعد خفض الدين العام مؤشرا:

-لقابلية السياسة المالية للاستمرار.

-لتحسن وضعية مركز المالية العامة

3.2.-الاقتراض الحكومي الداخلي (الدين العام الداخلي):

ويمكن أن نوضح حالة قروض الدولة من الجهات المختلفة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة (2001 -2014)

السنوات	قروض إلى الدولة				إجمالي القروض الداخلية	نسبة قروض لدولة إلى إجمالي القروض الداخلية%
	بنك الجزائر	البنوك التجارية	قروض أخرى	ضافي القروض للدولة		
2001	276.2-	739.5	106.4	569.7	1648.1	34.56
2002	304.7-	773.9	109.4	578.6	1845.4	31.35
2003	464.1-	757.3	130.1	423.4	1803.5	23.47
2004	915.8-	736.8	158.3	20.5-	1514.4	1.35-
2005	1986.5-	777.2	276.0	933.1-	846.5	110.23-
2006	2510.7-	870.8	335.8	1304.1-	601.3	216.88-
2007	3294.9-	723.0	378.6	2193.3-	12.0	18277.5-
2008	4365.7-	278.5	459.8	3627.4-	1011.8-	358.50
2009	4402.0-	340.2	572.8	3488.0-	402.3-	867.01
2010	4919.2-	790.8	735.4	3392.0-	124.8-	2717.94
2011	5458.4-	1017.7	1034.0	3406.6	319.9	1064.89
2012	5712.2-	1029.2	1349.0	3334.0-	953.6	349.62-
2013	5646.7-	930.0	1481.3	3235.4-	1920.9	168.34-
2014	4487.9-	1012.3	1460.4	2015.2-	4489.4	44.88-

المصدر:

La Banque d'Algérie**: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011**; Juin2012, pp48,61,62.

-(2012-2014) La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p 159.

-النسب محسوبة من طرف الباحثين

كما سبق الإشارة إليه أن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر في الفترة 2001 -2014 مكنتها من وجهة أخرى من التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، خاصة بنك الجزائر ابتداء من سنة 2004، لكنها لازلت تستحوذ على جانب كبير من قروض البنوك التجارية، حيث نجد إجمالا سددت الدولة تجاه القطاع المصرفي ما قيمته 20.5 مليار دج سنة 2004 حتى تبلغ قيمة القروض المتخلص منها سنة 2014 ما قيمته 2015.2 مليار دج، ومع ذلك اقترضت من البنوك التجارية ما قيمته 1012.3 مليار دج وقروض أخرى قيمتها 1460.4 مليار دج.

الجدول رقم (07) اتجاهات الدين العام الداخلي خلال الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الدين العام الداخلي (2)	فوائد الدين العام (3)	نسبة (2) إلى (1)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الدين العام الداخلي (2)	فوائد الدين العام (3)	نسبة (2) إلى (1)
2001	4227.1	999.4	147.5	23.64	2008	11043.7	734.0	61.2	6064
2002	4522.7	980.5	143.0	21.67	2009	9968.0	816.3	37.4	8.18
2003	5252.3	982.2	146.3	18.70	2010	11991.5	1107.4	33.2	9.23
2004	6149.1	1000.0	85.2	16.26	2011	14588.5	1214.8	37.7	8.32
2005	7561.9	1038.9	73.2	13.73	2012	16208.6	1312.1	42.0	8.09
2006	8501.6	1847.3	68.6	21.72	2013	16643.8	1171.7	44.2	7.03
2007	9352.8	1103.9	80.5	11.80	2014	17205.1	1239.0	39.6	7.20

المصدر: -النسب محسوبة من طرف الباحثين.

(2001-2008)- الأعمدة (2لمحا -) تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات) (متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة): www.dgpp-mf.gov.dz

-Ministère Des Finances : **Dette Publique 2000-2015** ;Alger.

-(2004 -2008) **الأعمدة (3لمحا2لمحا1)** بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2009، ص ص238 و 241.

-(2009 -2012) **الأعمدة (3لمحا2لمحا1)** بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014، ص ص219 و 222.

-(2013-2014) La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, pp 155;158.

-(2001-2003) colonne (3): La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2005, p71.

انتهجت الجزائر إستراتجية للرفع من أمنها المالي الداخلي والتي ارتكزت على عدم قيام الحكومة بصرف أو إنفاق كل دخلها، وهو الإجراء الذي أدى إلى تحسن مركز المالية العامة، ومن ثم ضمان الاستدامة المالية للميزانية العامة، مما جعل السياسة المالية تسير شيئا فشيئا ضد الاتجاهات الدورية وتصبح أكثر تيسيرا، والذي يمكن أن يدل كذلك وبصفة أدق على استمرارية المالية العامة بالنسبة للحكومة على المدى المتوسط، ودل على ذلك قدرة الدولة على تسديد فوائد الدين العام التي تناقصت تدريجيا ابتداء من سنة 2004 وعلى المدى البعيد لتحقيق أهداف الدولة المتمثلة في الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة تستطيع من خلالها خفض البطالة[35].

خلاصة:

بعد طواف وتفكيك مصطلحي لمشكلة العجز الموازني الذي عرفناه أنه تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية، ثم ميزنا بين عدة أنواع كالعجز الجاري والعجز الشامل والعجز الدوري والعجز الأساسي، ثم بينا ما اتفق عليه جمهور من الاقتصاديين حول أمثلية العجز الموازني وهو ما يقدر نسبة 5 أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تطرقنا إلى أسباب عجز الموازنة العامة للدولة فهناك عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة

وعوامل تتعلق بتراجع الإيرادات العامة، وفي الختام تناولنا وسائل تمويله المختلفة أبرزها التمويل عن طريق الصناديق السيادية والتمويل عن طريق الاقتراض، وأمكن استخلاص بعض النتائج أهمها:

1 . اختلاف المفاهيم حول عجز الموازنة العامة للدولة حتى ذهبت بعض النظريات أنه من الملائم السماح في فترة الركود الاقتصادي ببعض عدم التوازن في الموازنة العامة الذي يزيد النفقات العامة، وبالتالي النفقة القومية الإجمالية التي تساعد على تحقيق أنشطة جديدة تضمن التشغيل الكامل.

2 . تعددت أنواع العجز الموازني حسب المفهوم من عجز جاري ودوري وشامل وأساسي.

3 . تعددت الأسباب الكامنة وراء حدوث عجز الموازنة العامة فهناك ما تعلق منها بنمو النفقات العامة وأخرى تتعلق بتراجع الإيرادات العامة.

4 . هناك عدة وسائل لتمويل عجز الموازنة العامة، وجدنا مصادر تمويل محلية كالاقتراض العام أو الضرائب ونضيف إليها الصناديق السيادية، ومصادر تمويل أجنبية كالاقتراض من البنوك الدولية والمؤسسات المالية الدولية وكذا الدول، أو عن طريق المنح والمساعدات الأجنبية.

5 . تبين لنا من خلال دراسة وضعية الخزينة العمومية الجزائرية أنها كانت في حالة سالبة طيلة الفترة المدروسة حيث إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بدرجة إنفاق عام كبير جدا لم تشهد مثله الجزائر من قبل، حيث أنها فترة للبرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا المخطط الخماسي للتنمية.

6 . اعتمدت الجزائر في تمويلها للنفقات العامة أي العجز الموازني عن الفوائض النفطية التي حصلت عليها الجزائر بسبب الطفرة النفطية (ارتفاع الأسعار)فلجأت الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الموازني تجنبا للطرق التضخمية كالإصدار النقدي أو اللجوء للخارج.

7 . تمكنت الجزائر في الفترة المدروسة من استغلال الطفرة النفطية وذلك بتسديد ديونها تجاه القطاع المصرفي وكذا التسديد المسبق للديون الخارجية.

وفي الأخير وما يمكن التوصية به:

1 . ضرورة أن تلجأ الجزائر إلى تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تعدد مصادر تمويلها.

2 . عدم الاعتماد الكلي على النفط باعتباره ثروة ناضبة قد يحدث انتكاسة للاقتصاد بسبب تدهور أسعار النفط عالميا، ومن ثم تأكل الاحتياطيات من العملة الأجنبية مما يجعل الاقتصاد عرضة للهزات والمشكلات الاقتصادية والتي من بينها صعوبة تمويل النفقات العمومية، مما يضطرها إلى ما ستلجأ إليه الجزائر في نهاية سنة 2017 من إصدار نقدي جديد قد يؤدي إلى انهيار العملة المحلية والتهاب الأسعار.

المراجع والإحالات:

1 – محمد علي القري: **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة البصيرة، العدد 5، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 20.
2 – هالة فهد عبد الله عبد العزيز: **عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهتها**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 3.
3 – عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 207، 206.
4 – أحمد محمد منصور و إيمان محمد محب زكي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص 137.
5 – هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: **مرجع سابق**، ص 7.
6 – رمزي زكي: **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص93.
7 – حسين مصطفى حسين: **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 24.
8 – محمد طاقة وهدى العزاوي: **اقتصاديات المالية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 45.
9 – محمد أحمد علي الحاوري: **مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة العامة في اليمن**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة بجامعة قناة السويس، مصر، 1998، ص 73.
10 – خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير: **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 82، 83.
11 – محمد أحمد علي الحاوري: **المرجع السابق**، ص 74.
12 – رمزي زكي: **انفجار العجز**...، مرجع سابق، ص 95.
13 – قطاع الدراسات التنموية: **تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، دراسة منشورة في شبكة بوابة مصر للمعلومات، القاهرة، مصر، 2005، ص 6.
14 – نفس المرجع السابق، ص7.
15 – محمد عمر أبو الدوح وآخرون: **المالية العامة**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2005، ص 151.
16 – رمزي زكي: **انفجار العجز**...، مرجع سابق، ص 95.
17 – محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 112
18 – الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية: **مجلد البحوث المالية**، وزارة المالية المصرية، المجلد الأول، 2007، ص 23.
19 – رمزي زكي: **المرجع السابق**، ص 96.
20 – رمزي زكي: **انفجار العجز**..، مرجع سابق، ص 98.
21 – محمد عباس محرزي: **مرجع سابق**، ص 319.
22 – عطا الله أبو سيف أبادير وجابر محمد عبد الجواد: **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006، ص 154.
23 – مصطفى علي لطفي: **فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة بالتطبيق على مصر**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 20.
24 – عبد الرزاق الفارس: **الحكومة والفقر والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 134.
25 – عبد المطلب عبد الحميد: **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 77.
26 – سميرة بوخالفة: **السياسة الميزانية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 1999، ص 91.
27 – عبد المجيد قدي: **مرجع سابق**، ص 229.
28 – يونس أحمد البطريق: **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 9.
29 – صندوق النقد العربي: **التطورات المالية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2006، ص 108.
30 – رمزي زكي: **انفجار العجز**..، مرجع سابق، ص 130.
★ – الرصيد الإجمالي للخزينة = (رصيد الميزانية + رصيد الحسابات الخاصة) – القروض الصافية للخزينة
★★ – معدل التغطية = (الإيرادات العامة للسنة n / النفقات العامة للسنة n)× 100
✱ – الإيرادات الإجمالية للصندوق = إيرادات المحروقات -الجباية البترولية الموجهة للخزينة
✳ -الجبايات = الدين العام الأساسي + سداد تسبيقات بنك الجزائر + تمويل العجز الموازني
✳✳ – الرصيد قبل الجبايات = الرصيد الأول + الإيرادات الإجمالية
31 – محمد لكصاسي: **التطورات النقدية والاقتصادية للجزائر**، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، اوت 2010، ص 04.
32 – محمد بلعيدي: **كفاءة وفعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية(حالة الجزائر ابتداء من 1990)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014، ص 178.
33 – شيبي عبد الرحيم: **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ، ص 246.
34 – محمد بلعيدي: مرجع سابق، ص 179.
35** – محمد بلعيدي: المرجع السابق، ص 181.